النحو العربي بين الدين والسياسة والاجتماع

د. أحمد الشايب عرباوي
جامعة الوادي – الجزائر

مقدمة

إن الحديث عن الأثر الذي كان للدين والسياسة والاجتماع على النحو العربي، يزيد من فهمنا لطبيعة التفكير العلمي الذي كان عند النحاة وللمستوى الذي بلغه في إنتاج القواعد واستنباط الأحكام، وهذا لا بد لنا فيه من أن نتبين ملامح البيئة العلمية التي نشأ فيها هذا العلم وتطور، وهذه البيئة هي في حدّ ذاتها صنيعة ظروف سياسية ودينية واقتصادية واجتماعية، وما دامت كذلك، فهي ليست بيئة موحدة على مر العصور، وإنما تختلف من عصر إلى عصر ومن مصرٍ إلى آخر، لذلك فإنّ التمييز بين هذه البيئات يمكننا من أن نجيب على التساؤلات الآتية:

متى كانت القاعدة النحوية صافية خالصة من أي مؤثر غير لغوي؟ ومتى تأثرت بعوامل خارجة عن النحو؟ وهل يعني هذا أنّ القاعدة النحوية الصحيحة لا بد لها من أن تكون بمنأى عن هذه المؤثرات، لغوية وغير لغوية؟

للإجابة عن هذه الأسئلة كانت هذه الدراسة، وفيها:

- وصف للبيئة العلمية التي نشأ فيها النحو العربي ونما وترعرع.
- عرض لنماذج من تجاذبات النحو العربي مع الدين والسياسة والاجتماع.

أولا – النحو العربي من النشأة إلى الازدهار:

1– النشأة:

لا يختلف اثنان في أن سببين رئيسين كانا من وراء ظهور علم النحو العربي، السبب الأول ديني خالص تمثل في الحرص على الحفاظ على لغة القرآن من اللحن الذي بدأ ينتشر في ذلك الوقت المبكر، وأعني به النصف الأول من القرن الأول للهجرة، وكتب تاريخ النحو ملأى بالقصص والحوادث التي تفسر ذلك وتوضحه.[1] والسبب الثاني قومي خالص يتمثل في اعتزاز العربي بلغته ورفضه أن تمس بسوء من قبل الأعاجم بل ومن العرب أنفسهم، وقصص كثيرة أيضًا مشهورة في هذا المجال.

[1] - ينظر على سبيل المثال: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف، القاهرة، ط3، 2005 ، ص 16، 17

هذان هما السببان اللذان أديا إلى ظهور النحو العربي، وهناك من يضيف سببًا ثالثا هو سبب سياسي تمثل في إذكاء النزعة القومية من قبل الأمويين[1]، لكنه سبب لم يحظ بالإجماع الكافي كسابقيه، وما من شك في أن البيئة الأولى لهذا العلم زمن ولادته كانت بيئة عربية خالصة، قوامها القرآن الكريم، كتابًا مفتوحًا للدراسة والبحث، واللغة العربية لغةً للتخاطب، ناهيك عن أنها لغة الدولة أيضًا.

2- تطوره وازدهاره:

عندما زالت الدولة الأموية وخلفتها العباسية اتسعت رقعة الدولة الإسلامية، وكان للأعاجم فيها نصيب، بل كانت لهم اليد الطولى في الحكم والسلطان، ومن بعده في النحو العربي نفسه.[2] وتتوالى العصور، وينتقل النحو العربي من مرحلة الطفولة والصبا إلى مرحلة الشباب والفُتُوّة، ويزدهر أيما ازدهار، ويظهر للوجود مذهبان نحويان متمايزان: البصريون بإمامة سيبويه، والكوفيون بإمامة الكسائي. وفي هذه الحقبة بالذات لا يزدهر النحو فقط بل تزدهر سائر العلوم، فقد فُتح الباب على مصراعيه أمام الثقافات الأجنبية من يونانية وهندية وسريانية، وكان ذلك ابتداءً من عهد أبي جعفر المنصور[3]، ومن جاؤوا بعده من خلفاء العباسيين، والملاحظ أن المأمون[4] كان أشدّهم تشجيعًا للترجمة، فقد ترجمت في عهده أهم الكتب اليونانية من كل فن[5]، كما تبنى المأمون مذهب الاعتزال، وهكذا انتشرت وانتعشت في عهده علوم العجم، وقوي الاعتزال واستفحل، وكان طبيعيا أن يتأثر النحو العربي بكل ذلك، فليس غريبا إذًا أن يسلك بعض النحاة مسلك الاعتزال كقطرب (206هـ) والأخفش الأوسط (215هـ) من البصريين، والفراء (207هـ) من الكوفيين.

ولهذا يمكن القول إن الأثر الأجنبي بدا بارزا في هذه المرحلة، ليس في اعتزالية بعض النحاة ،

---

[1] – ينظر، تمام حسان، الأصول (دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/ 2000 ، ص 27

[2] – المرجع نفسه، ص 28

[3] – أبو جعفر المنصور هو الخليفة العباسي الثاني بعد أبي العباس السفاح، تولى أبو جعفر الخلافة سنة 137هـ، وتوفي سنة 158هـ. ينظر:
ابن قتيبة الدينوري، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1992 ، ص 377 وما بعدها.

[4] – المأمون هو الخليفة العباسي السابع، تولى الخلافة بعد أخيه الأمين، سنة198هـ، توفي سنة 218هـ. ينظر:
ابن قتيبة الدينوري، المعارف، ص 387 وما بعدها.

[5] – أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م، 1/ 282

كما أسلفنا، وإنما في البحث النحوي نفسه، وبخاصة في التعليلات وفي القول بالعامل وفي الحدود والتعريفات، ولنضرب لذلك أمثلة توضيحية:

في التعليلات:

أشهر تقسيم للعلل النحوية كان تقسيم أبي إسحاق الزجاجي(337هـ)، الذي قسم العلل إلى تعليمية وقياسية وجدلية، لكن ولوع كثير من النحاة كان بالعلل القياسية والجدلية، فهذا النوع من التعليل لا يكتفي بتفسير الظواهر اللغوية تفسيرًا بسيطًا ذا بعد تعليمي، وإنما يحاول طرد الأحكام ومنطقتها،[1] كقولهم في تعليل عمل "إنّ" لشبهها بالفعل ولتشكلها من ثلاثة أحرف[2].

في القول بالعامل:

تُعدّ نظرية العامل من مرتكزات النحو العربي، وعلى الرغم من أنّ الباحثين لم يتفقوا على أن هذه النظرية أثر من آثار الثقافة الأجنبية في النحو العربي، إلاّ أنهم اتفقوا على المنحى الفلسفي لهذه النظرية، بمعنى أنّ البحث فيها والاتكاء عليها يخرج النحو في الغالب من البحث الواقعي اللغوي البسيط، إلى البحث التجريدي الافتراضي الذي يقوم أساسًا على المماحكة والجدل، خذ لذلك اختلافهم في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، وأفضل ما يوضح ذلك تلك المناظرة التي جرت بين أبي عمرو الجرمي البصري (225هـ) وأبي زكريا الفراء الكوفي (207هـ) عندما اختلفا في العامل وما يصطلح عليه ، وأُورِدها ههنا لأهميتها :

الفراء : أخبرني عن قولهم : " زيدٌ منطلقٌ ، لِمَ رفعوا زيدًا ؟

الجرمي : تعريته من العوامل اللفظية .

الفراء : فأظهره .

الجرمي : هذا معنى لا يظهر .

الفراء : فمثّلْه .

الجرمي : لا يتمثل .

الفراء : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل .

الجرمي : أخبرني عن قولهم : " زيدٌ ضربتُهُ " ، بِمَ رفعتم زيدًا ؟

الفراء : بالهاء العائدة على زيد .

---

[1] – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م، ص 172

[2] – أبو إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011م، ص 64

الجرمي : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم ؟

الفراء : نحن لا نبالي من هذا . فإنّا نجعل كل واحد من المبتدأ والخبر عاملاً في صاحبه في نحو " زيدٌ منطلقٌ " .

الجرمي : يجوز أن يكون كذلك في "زيد منطلق " لأنّ كل واحد من الاسمين مرفوع في نفسه ، فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء في (ضربته) فهي في محل نصب فكيف ترفع الاسم ؟

الفراء : لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد .

الجرمي : وما العائد ؟

الفراء : معنى .

الجرمي : أظهره .

الفراء : لا يظهر .

الجرمي : مثله .

الفراء : لا يتمثل .

الجرمي : لقد وقعت فيما فررت منه [1].

في الحدود والتعريفات:

اعتنى نحاة هذا الطور الذي أشرنا بالحدود والتعريفات، على أن يكون التعريف جامعًا مانعا، بخلاف ما كان عليه أسلافهم في الطور الأول، واستعانتهم بالمنطق الأرسطي واضحة جدًّا في هذه التعريفات، خذ لذلك هذين المثالين التوضيحيين:

أولهما لسيبويه (180هـ) من الطور الأول، والثاني لابن السراج (316هـ)من الطور الثاني، يقول سيبويه في الحال: " باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب وهو حال وقع فيه الفعل وليس بمفعول"[2]

أما ابن السراج، فيحاول أن يعطي الحال شروطًا تمنع الالتباس بما يشبهها من المنصوبات، فيقول: " والحال إنما هي هيئة الفاعل أو المفعول أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه... ولا تكون الحال إلاّ نكرة... والحال زيادة في الفائدة والخبر..."[3]

هذه لمحة موجزة عن البيئة التي نشأ فيها النحو العربي ونما وترعرع، وواضح جدًّا أنّ علم النحو لم يكن هو العلم الوحيد في الساحة، ناهيك عن أن يكون مهيمنًا أو مسيطرًا على الجميع، فهناك علوم

---

[1] – أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة الزرقاء ، الأردن ، ط3 ، 1405-1985 ، 1/116

[2] – سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م، 1/ 44

[3] – ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1/ 214

سبقته كعلوم الشريعة من تفسير وفقه وقراءات، وهناك علوم لحقته، وربما بذّته، كعلوم العجم من منطق وفلسفة وعلم كلام وغير ذلك، ومن المقطوع به أن النحو العربي بلغ مرحلة النضج والاكتمال في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، بمعنى أنّ النحاة فيه تجاوزوا مرحلة الجمع إلى مرحلة التصنيف والتبويب ثم التقعيد، ثم راحت هذه القواعد تطّرد وتتجذر عبر الزمن حتى صارت في حكم المسلّمات، وتحول عمل النحاة من التقعيد واستنباط الأحكام إلى التعمق والتعليل، غير أنّ هذا كله لم يمنع هذه القواعد من أن تتصدّع أحيانًا وتتولد عنها استثناءات بحكم تأثيرات خارجة عنها، بحكم آثار تركها الدين أو السياسة أو الاجتماع، وسنفصل القول في هذه الآثار.

ثانيا- علاقة الدين والسياسة والاجتماع بالنحو العربي:

1- النحو العربي والدين:

ونقصد به تحديدًا أثر العقيدة الإسلامية في النحو العربي، في الأحكام النحوية المطّردة.

مما ينبغي أن يعلم أنّ العقيدة الإسلامية إنما تستقى من القرآن الكريم أساسًا، والقرآن الكريم مجال دراسة وتأمل، تدارسه النحاة قبل انشغالهم بالنحو، وأحكامُ النحو استنبطت من كلام العرب لحفظ لغة القرآن من اللحن، والقرآن الكريم نزل بلغة العرب، والآية القرآنية الكريمة عندما توافق القاعدة النحوية، فإنّ الآية في ذلك تعمل على تقوية القاعدة وترسيخها وتثبيتها، غير أن ذلك ليس مع كل آي القرآن، فكم من آية خالفت صريح الحكم النحوي المبني على الفصيح من كلام العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة ومشهورة، منها الآية الثالثة والستون من سورة طه، وهي قوله تعالى:﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ الأمر الذي جعل عائشة ﷺ وهي القرشية الخبيرة بكلام العرب، عندما سئلت عن الآية تقول: " هذا خطأ من الكاتب[1]"، ومثل ذلك الآية الثالثة من سورة الأنبياء وهي قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ومثلها الآية الحادية والسبعون من سورة المائدة وهكذا.

لسنا هنا في مقام عرض الآيات القرآنية المخالفة للمطّرد من قواعد النحو، ولكننا نركز ههنا على آي العقيدة، فكم من آية تشي بما يجب أن تكون عليه عقيدة المسلم، ولكنها في الوقت نفسه تخالف المطّرد من قواعد النحو، فيقع النحاة بين اختيارين: إمّا عقيدة صحيحة وقاعدة مستثناة، أو قاعدة مطّردة وعقيدة فيها دَخَن أو باطلة من أساسها، ومن المؤكد أنهم يختارون الوجه الأول، وهذه أمثلة:

---

[1] – الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، ط3 ، بيروت ، 1402هـ / 1983 م، 2/ 183

– القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/ 1964 ، 11/ 216

- قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ البقرة 117

من المقرر عند النحاة أنّ الفعل المضارع ينتصب بعد فاء السببية، على خلاف بين البصريين والكوفيين في عامل النصب، وشرط انتصابه أن تكون الفاء متضمنة معنى التسبيب، وأن تكون هي ومدخولها جوابًا لأمور، أحدها الأمر، وأن يكون الأمر بصريح الفعل.[1]

ففي الآية الكريمة ومثيلاتها[2]، قرأ الجمهور:﴿ فَيَكُونُ ﴾ بالرفع، وقرأ عبد الله بن عامر، أحد السبعة، بالنصب ﴿ فَيَكُونَ ﴾، لكنّ النحاة خطّأوا قراءة النصب وذهبوا إلى أنّ الصواب الرفعُ ﴿ فَيَكُونُ ﴾[3].

يقول أبو حيّان: " ظاهر الآية يدل على أن الله تعالى إذا أراد إحداث شيء قال له: كُنْ ... لكنّ دليل العقل صدَّ عن اعتقاد مخاطبة المعدوم، وصدَّ عن أن يكون الله تعالى محلاً للحوادث لأنَّ لفظة "كُنْ" محدثة... فلا خطاب ولا قول لفظيا، وإنما ذلك عبارة عن سرعة الإيجاد."[4]

الخلاصة أنَّ الأمر في "كُنْ" ليس أمرا على حقيقته؛ لأنّ ذلك يتعارض مع صفات البارئ سبحانه، وإنما جيء به على وجه التمثيل، ولهذا فالفاء ليست سببية والمضارع بعدها مرفوع، خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هو يكون.

- قوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ ﴾ الملك 16

تضمنت الآية تهديدًا للكفرة بقوله: " هل أمنتم الله أن يخسف بكم الأرض"، و" الله" هو المشار إليه بقوله سبحانه: ﴿ فِي السَّمَاءِ ﴾، وحرف الجر"في" يعني عند النحاة الظرفية مكانًا وزمانًا، أو يتضمن معنى: على، مع، مِن، إلى، التعليل والمقايسة."[5]

فما المعنى الذي تضمنته "في" في الآية الكريمة؟

لا يمكن أن تتضمن "في" معنى الظرفية لأنّ الله سبحانه ليس بمتحيز في جهة، والتقدير: " من في السماء ملكوته"، وخصّ السماء بالذكر لأنها مسكن ملائكته وثَمَّ عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ،

---

[1] – جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 2/ 385، 386

[2] – وردت ﴿ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ في ثمانية مواضع من القرآن الكريم، في البقرة 117 ، وآل عمران 47، 59 ، والأنعام 73، والنحل 40 ، ومريم 35 ، ويس 82، وغافر 68 .

[3]– محمد بن جرير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/ 2000، 2/ 547

[4] – أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط) 1420هـ 1/ 585

[5] – السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 2/ 447

وقيل "مَنْ" على حذف مضاف، أي: خالقُ من في السماء، وقيل المراد بـ "مَنْ" هم الملائكة، ومنهم جبريل المكلف بالخسف، وقيل "مَنْ" بمعنى "عَلَى" لكنه علُوّ قهر وقدرة لا عُلوّ مكان.[1]

وإذا عللنا اختلاف التقديرات لقوله تعالى: ﴿ مَنْ فِي السّمَاءِ ﴾ لوجدنا أنّ الأمر عندما يتعلّق بالحق سبحانه فإنّه تعالى منزه عن الظرفية، ولذلك ينأى النحاة بـ "في" أن يكون لها هذا المعنى في السياق، ولو تضمنت معنى "على"، ولذلك يجنحون إلى تأويلات تقبلها الصناعة النحوية، وفي الوقت نفسه تُبعد "في" من أن تتضمن معنى الظرفية؛ لأنّ الأمر يتعلق به عز وجل.

- قوله تعالى: ﴿ فَآمِنُوا بِاللهِ وَرُسُلِهِ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾ النساء 171

لا خلاف بين القراء في قراءتها فكلهم قرأها بالرفع ﴿ وَلاَ تَقُولُوا ثَلاَثَةٌ ﴾، وكذلك النحاة اتفقوا على رفعها، لكنهم اختلفوا في تقدير المحذوف، فذهب بعضهم إلى أنّ المحذوف " الأربابُ "[2]، وذهب آخر إلى أنّ المحذوف المبتدأ وخبره مقدم والتقدير" لنا آلهةٌ " ، و"ثلاثةٌ " صفة للمبتدأ.[3]

والملاحظ أنّ الخلاف في المحذوف مردُّه إلى أساس اعتقادي، إذ نفي التثليث عن الآلهة لا يستلزم نفي التثنية، ولذلك فتقدير المحذوف " لنا آلهةٌ " يجعل المنهي عنه هو ما ادعوه بألسنتهم لا ادعاء التثليث فحسب.

- قوله تعالى: :﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾ الشورى 11

من بديهيات العقيدة في الإسلام أنّ الله سبحانه منزه عن أن يكون له مثل أو ندّ.[4]

هذا هو المعنى الذي توحي به الآية الكريمة، لكن الذي لفت الانتباه في الآية هو هذه الكاف، أهي للتشبيه، بالنظر إلى معناها الأصلي، أم لغرض آخر؟

إن كانت للتشبيه، فالمعنى يناقض عقيدة التوحيد، حيث يصبح معنى الآية: " ليس مِثْلَ مِثْلِهِ شيء"؛ لأن من قال هذا فقد أثبت المِثْل لله، والله سبحانه منزه عن ذلك.[5] لذلك ذهب علماء اللغة

---

[1] – أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ، 10/ 226، 227

[2] – تفسير الطبري، 9/ 422، 423 و أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 4/ 131

[3] – محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سوريا، ط4، 1415هـ 2/ 391

[4] - عبد الرحمن البراك، شرح العقيدة الطحاوية، إعداد: عبد الرحمن السديس، دار التدمرية، ط2 ، 1429هـ/ 2008 ، ص 30

[5] – أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م، 4/ 395

في إعرابها مذاهب شتى، فهي عند قوم زائدة[1]، وعند آخرين أن الزائد ليس الكاف، وإنما "مِثْل"[2]، ومنه قوله تعالى: :﴿ فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا ﴾ البقرة 137

أو كقول أوس بن حجر: (من المتقارب)

وَقَتْلَى كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ تَغَشَّاهُمُ مَطَرٌ مُنْهَمِرْ[3]

أي: كجذوع النخيل.

وقول رابع هو أنّ العرب إذا أردت المبالغة في نفي الوصف عن المخاطب قالوا: مثْلُك لا يفعل كذا ومنه قول قيس بن الملوح: (من الطويل)

عَلَى مِثْلِ لَيْلَى يَقْتُلُ المَرْءُ نَفْسَهُ وَإِنْ بَاتَ مِنْ لَيْلَى عَلَى اليَأْسِ طَاوِيَا[4]

والخلاصة مما سبق أنّ الكاف في الآية الكريمة صلة جيء بها للتأكيد، وهذا معهود في كلام العرب، والقول بعدم الزيادة يوقع في محظور من محظورات العقيدة كما بيّنا، وللشيخ السمين الحلبي كلام لطيف في هذا يعلق به على حال المعنى لو لم تكن الكاف زائدة، يقول: "إذْ كان يكون المعنى: أنّ له مثْلاً، وليس لمثله مثْلٌ، وفي ذلك تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل فلمثله مثل وهو هو، مع أنّ إثبات المِثْل لله تعالى محال، قلت وهذه طريقة غريبة في تقرير الزيادة، وهي طريقة حسنة فيها حسن صناعة.[5]

2- النحو العربي والسياسة:

ما من شك في أن للسياسة دورا بارزا في الحياة العامة بوجه عام ومنها الحركة العلمية على وجه الخصوص، ومن مشمولات الحركة العلمية علم النحو، فازدهار النحو في البصرة قبل الكوفة مردّه أن البصرة كانت تنعم بالاستقرار السياسي أكثر من الكوفة على عهد الأمويين، وازدهار النحو في بغداد أيام العباسيين سببه تشجيعهم للحركة العلمية وإفساح المجال واسعًا للبحث والتفكير، والأمر

---

[1] – تفسير الطبري، 21/ 509

[2] – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 16/ 008

[3] – البيت في الديوان هكذا:

وَقَتْلَى كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ تَغَشَّاهُمُ مُسْبِلٌ مُنْهَمِرْ

أوس بن حجر، الديوان، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط) 1400هـ/ 1980م، ص30

[4] – قيس بن الملوح، الديوان، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/ 2000م، ص 57

[5] – أبو العباس شهاب الدين ، المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم دمشق، (د.ت) (د.ط)، 9/ 545

نفسه في الغرب الإسلامي، فلم تزدهر العلوم ويكثر طلب العلم إلاّ عندما استقر أمر الدولة على عهد عبد الرحمن الداخل[1].

نقول هذا الكلام لنذكر بأنّ العلوم، ومنها النحو، ليست معزولة عن السياسة، لكنها تختلف في هذا التأثر بين عصر وعصر، غير أنّ الذي نقصده ليس هذا بالذات، وإنما نقصد الأثر التفصيلي للسياسة في النحو، بمعنى أنّ السلطان أو الحاكم بسلوكه الذي يسلكه، قد يؤثر، ليس في ازدهار علم النحو إجمالاً فحسب، وإنما في القاعدة النحوية نفسها، إمّا بشكل مباشر أو غير مباشر، ولنا في ذلك محطات بارزة في تاريخ النحو العربي نذكر منها:

- الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد

إن السلطان إذا كان وراء العالِم تشجيعًا وتأييدًا، فإنّ ذلك يعني أنّ هذا النحوي قد حصل على الاعتماد الرسمي، لا لشخصه، وإنما لآرائه واجتهاداته، ولنا في علي بن حمزة الكسائي (189هـ) شيخ نحاة الكوفة خير مثال.

عاش الكسائي الشطر الأخير من عمره في بغداد، ولقي حفاوة خلفاء بني العباس وكرمهم، كالمهدي والرشيد وغيرهما، حتى قال عنه أبو حاتم السجستاني: " لم يكن للكوفيين عالِمٌ بالقرآن ولا كلام العرب، ولولا أنّ الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا من ذكره لم يكن شيئا...وهو على ذلك أعلم الكوفيين بالعربية والقرآن.[2]" وهكذا كان لآراء الكسائي واجتهاداته من القوة ما يمكنها من أن تسود، ولو كان في الساحة العلمية ما هو أقوى. من ذلك أنه اجتمع الكسائي مرة مع الأصمعي في مجلس الرشيد، فأنشد الكسائي قول أفنون التغلبي: (من البسيط)

أم كيف يَنفَع ما تُعطِي العَلوقُ به رئمان أنْفٍ إذا ما ضُنّ باللبن[3]

---

[1] – هو أبو المطرف عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك (113– 172)هـ المعروف بصقر قريش، أسس الدولة الأموية في الأندلس سنة 138هـ ، أشاع الأمن والرخاء في البلاد بعد أن كانت الفتن متأججة فيها ردحًا من الزمن، بقي في الخلافة ثلاثة وثلاثين عامًا، توفي سنة 172هـ . ينظر:

– شمس الدين الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/ 1985م ، 8/ 246 وما بعدها.

[2] – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د.ت) ص 74

[3] – العلوق : من النوق التي لا تألف الفحل ولا ترأم الولد / الرئمان : الناقة تتشمم وليدها إظهارًا للعطف / تضن باللبن : تبخل به . ينظر :

– ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط1 (1410هـ /1990) ، مادة :علق ، 268/10

قال الأصمعي : ريمانُ أنف ، فأقبل عليه الكسائي ، فقال له : اسكت ، ما أنت وهذا ، يجوز ريمانَ وريمانُ وريمانِ ، شرح ثعلب توجه الكسائي فقال : إذا رفع رفع بـ"ينفع" ...وإذا نصب نصب بـ"تعطي" وإذا خفض ردّه على الهاء التي في "به" "[1] (أي إذا جرّه كان بدلاً من الهاء التي في به).

لو تأملنا في القصة عبارة: " اسكت ، ما أنت وهذا ، يجوز ريمانَ وريمانُ وريمانِ "

إنّ في هذه العبارة كل معاني التطاول والاعتداد بالنفس والثقة بما قيل، فأنّى للكسائي أن يكون له هذا لو لم يكن في حماية الخليفة، ثم إنّ الكسائي لم يكلف نفسه شرح ذلك وتبريره أو الإقناع به، إنما الذي شرح هو تلميذ من متأخري الكوفيين وهو أبو العباس أحمد بن يحي الملقب بثعلب (291هـ)، شرح مقولة الكسائي التي لم يعد الكلام في خطئها أو صوابها، وإنما في فهمها وشرحها واعتمادها والاستدلال بها.

- الكسائي وسيبويه بحضرة يحي البرمكي

هذه قصة شهيرة جدّا أساسها مسألة نحوية تناظر في شأنها الكسائي مع سيبويه تعرف بالمسألة الزنبورية، طلب المناظرة سيبويه في قصر الخليفة بحضور يحي البرمكي، أهم ما ورد في المناظرة أن الكسائي سأل سيبويه: كيف تقول " كنت أظن أنّ العقرب أشدّ لسعة من الزنبور، فإذا هو هي، أو فإذا هو إياها.؟ فقال سيبويه: " فإذا هو هي" ولا يجوز النصب." فقال له الكسائي: لحنت. ثم سأله مسألة شبيهة بالأولى، فكان سيبويه يقول بالرفع دون النصب، فقال الكسائي: ليس هذا من كلام العرب، والعرب ترفع ذلك كله وتنصبه، وهنا تدخل يحي البرمكي وقال قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما، فمن يحكم بينكما؟ فقال الكسائي: هذه العرب ببابك، قد سمع منهم أهل البلدين، فيُحضرون ويُسألون، فقال يحي: أنصفت. فأُحضروا، فوافقوا الكسائي. وهكذا انتصر الكسائي وانهزم سيبويه[2].

ما يعنينا في القصة هو الدور الفعّال للسياسة عندما تتدخل في البحث العلمي، فمن خلال القصة تم إقرار رأي الكوفيين وإبطال رأي البصريين. الكوفيون الذين يرون أنّ " إذا" إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان والظرف يرفع ما بعده، وعمل في الخبر عمل وجدت، ومحل "هو" بعدها في قولهم: " فإذا هو إياها " عماد[3]. فهذا كله مخالف للقياس مثله مثل الجزم بـ "لن"، والنصب بـ"لم"،

---

[1] – أبو إسحاق الزجاجي ، مجالس العلماء ، تحقيق : عبد السلام هارون ،مطبعة حكومة الكويت 1984 ، ص 42 ، 43

[2] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/ 2003 ، 2/ 576

[3] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2/ 577 (العماد مصطلح كوفي وهو ضمير الفصل عند البصريين وله عند الكوفيين محل من الإعراب.)

والجر بـ"لعل"[1]، وهو ما لم يقس عليه البصريون، ناهيك عن أنّ ما ذهب إليه البصريون كلام مطّرد لدى العرب جاء به القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ طه 20 ، أو قوله سبحانه: ﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ ﴾ الشعراء 33 ، وغيرهما.

ولذلك قيل إنّ العرب لمّا حُكِّموا قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا النصب لعلمهم بمنزلة الكسائي عند الرشيد، وقيل إن سيبويه قال ليحي: مُرْهم أن ينطقوا بذلك فإنّ ألسنتهم لا تطَوّعُ به.[2]

- ابن مضاء القرطبي وتجديد النحو:

خلال القرن السادس للهجرة، وفي عهد دولة الموحدين ظهر بالأندلس نحوي هو ابن مضاء القرطبي (513هـ – 592هـ) أراد أن يجدد في النحو، وأن يسلك به مسلكًا آخر غير الذي شقّه نحاة العراق ومن تبعهم في مصر والشام والأندلس، فكان أن ألّف كتابه الشهير "الردّ على النحاة"، دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل، وتبعًا لها تُلغى التقديرات التي تقتضيها الصناعة النحوية، فإعراب "خيرًا" من قوله تعالى: ﴿ قَالُوا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ النحل 30 ، هو مفعول به، ليس لفعل محذوف تقديره: أَنْزَلَ، وإنما للفعل "قَالُوا" الوارد في الآية. كما دعا إلى إلغاء القياس، فالفعل المضارع عنده لم يعرب لأنه شابه الاسم في علامات محددة[3]، وإنما لأنه في أوله إحدى الزوائد الأربع (أنيت)، ولم يتصل به ضمير الجماعة ولا النون الخفيفة ولا الشديدة[4].

هذه بعض نماذج تطبيقية لهذه النظرية التي صاح بها ابن مضاء القرطبي في القرن السادس للهجرة، ويكاد يجمع الدارسون على أنّ هذه الصيحة لم تكن بريئة، بمعنى أنّ الدافع لها ليس البحثَ العلميَّ أو الرغبة المخلصة في التجديد، ولكنه نوع من المجاملة أو السير في فلك السياسة والسياسيين. فقد كان ابن مضاء يشغل منصب قاضي القضاة في عهد السلطان الموحدي يوسف بن عبد المؤمن (558هـ – 580هـ)، واستمر على ذلك حتى عهد ابنه يعقوب بن يوسف (580هـ – 595هـ) وقد عايش ابن مضاء تبني سلاطين الموحدين للمذهب الظاهري في الفقه، إذْ

---

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985، ص 125

[2] – ابن هشام، مغني اللبيب، 122، 123

[3] – من أشهر العلامات التي قال بها النحاة: جريانه مجرى اسم الفاعل في الحركات والسكنات، وصحة دخول لام الابتداء عليه، وكونه ينتقل من التعميم إلى التخصيص. ينظر:

– السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 1/ 72

[4] – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1988، ص39، 40

لا مصدر للأحكام الفقهية غير الكتاب والسنة، فلا قياس ، ومن ثمّ فلا اجتهاد ولا رأي، بل يروى عن يوسف بن عبد المؤمن أنه نكّل بعلماء المذاهب الأربعة وأحرق كتبهم ومصنّفاتهم.

فابن مضاء الذي عاش في كنف هذا الحاكم حاول أن يطبق قواعد هذا المذهب الفقهي على النحو، فلا قياس ولا تقدير ولا مبالغة في التعليل، ففي رأيه أنّ المحذوفات في مثل قوله تعالى: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ العَفْوَ ﴾ البقرة 219 على قراءة من نصب، وكذلك من رفع، وقوله سبحانه: ﴿ نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ الشمس 13، إنما حُذفت لعلم المخاطبين بها، وهي إذا أظهرت تمّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ.[1]

ثم يذهب إلى القول بأنّ تقدير عامل للنصّ غير وارد في النص، يُعدّ من باب الزيادة في كلام المتكلمين من غير دليل يدل عليه، خطأ بيّن، لكن لا يترتب عليه عقاب، أمّا طرد ذلك على كلام الحق سبحانه فإنه حرام يشمل الوعيد الذي يتضمنه قول الرسول ﷺ : من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار.[2]

هكذا بدا بشكل واضح الأثر الفعال للسياسة في النحو توجيهًا وتقعيدًا، مما يعني أنّ هذا العلم لم يكن معزولاً عن هذا الجانب من حياة الناس، بل إنّ السياسيين يُحمدون على هذه الأيادي البيضاء التي كانت لهم على النحو والنحاة، ولولا ذلك الاهتمام المتزايد من قبلهم بالحركة العلمية عموما، وبعلماء النحو خصوصًا، ما كانت الأذهان تتفتق عن تلك الاجتهادات والآراء، وما ترك لنا علماؤنا تلك المصنفات العظام التي لا زلنا ننتفع بها إلى الآن.

3- النحو العربي والحياة الاجتماعية:

إذا كان للدين الأثر الأقوى في أحكام النحو، وللسياسة الأثر القوي في ذلك، فإنّ للواقع الاجتماعي أثرًا، لكنه ضعيف لا يرتقي إلى مستوى العاملين السابقين.

ويمكن القول بأنّ التأثير الاجتماعي في الدرس النحوي خلال عصور الازدهار، لا يتجاوز مقام التوضيح والتفسير، بمعنى أنّ النحوي، إذا أراد للقاعدة أن تُفهم، وللفكرة أن يُقتنع بها، جاء بأمثلة من واقع الناس وأسقطها على الحكم النحوي، فتتضح الفكرة ويحصل الاقتناع، من ذلك:

- عامل النصب في قولك: " زَيْدًا أكرمتُ أخَاه "

جاء في الكتاب لسيبويه (180هـ): " وإِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ لَقِيتُ أَخَاهُ، فهو كذلك، وإن شئتَ نصبتَ؛ لأنه إذا وقع على شيءٍ من سببه فكأنّه وقع به، والدليل على ذلك أنّ الرجل يقول: أهنتَ زيدًا بإهانتك

[1] – المصدر السابق، 79

[2] – نفسه، ص 81، 82

أخاه، وأكرمتَه بإكرامك أخاه، وهذا النحو في الكلام كثير، يقول الرجل إنما أعطيتُ زيدًا، وإنما يريد لمكان زيدٍ أعطيت فلانًا."[1]

يفهم من كلام سيبويه أنك عندما تقول: " زيدٌ أكرمتٌ أخاه " يجوز لك نصب زيدٍ، قياسًا على العرف الاجتماعي الذي يفيد أنّ إكرام أخي زيدٍ هو إكرامٌ لزيدٍ نفسه، غير أنّ هذا المثال إنما جيء به للتوضيح لا للاستدلال والتعليل، فسيبويه نفسه يقول عنه: " وهذا تمثيل ولا يُتكلَّم به."[2]

- "مِنْ" الجارة تكون زائدة في الإيجاب:

هذه مسألة من المسائل التي وافق فيها أبو الحسن الأخفش الكوفيين[3]، يذكرها أبو الحسن ويورد من أجل توضيحها أمثلة مستقاة من الواقع الاجتماعي المعيش.

جاء ذلك في تفسيره قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا ﴾ البقرة 61

" فدخلت فيه "مِنْ" كنحو ما تقول في الكلام: أهل البصرة يأكلون من البُرّ والشعير، وتقول: ذهبت فأصبتُ من الطعام، تريد "شيئًا"، ولم تذكر الشيء... وإن شئت جعلته على قولك: ما رأيت من أحد، تريد "ما رأيت أحدًا"، وهل جاءك من رجل؟ ، تريد "هل جاءك رجل؟"[4]

وهكذا بين الأخفش معنى "مِنْ" وهو التبعيض، ثم بين بعد ذلك إعرابها ، وهي في حكم الزائدة.

ثم يردّ أبو الحسن على من يشترطون في زيادة "مِنْ" أن تسبق بنفي أو استفهام، يقول: " فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي أو الاستفهام، فقد جاء في غير ذلك، قال [تعالى]: ﴿ وَنُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ البقرة 271 ، فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: زيد من أفضلها، تريد "هو أفضلها"، وتقول العرب: قد كان من حديث فخلِّ عني حتى أذهبَ، يريدون "قد كان حديث"[5].

ومجمل القول في ما أوردناه من كلام الأخفش هو أنه استلهم من الواقع الاجتماعي أمثلته التوضيحية، فأهل البصرة يأكلون من القمح والشعير، وعند السؤال يقول العرب: هل جاءك من رجل؟، وإذا أراد أحدهم قطع الحديث والانصراف ربما قال: قد كان من حديث فخلِّ عني حتى أذهب. وهكذا.

- عامل الرفع في المبتدأ والخبر:

ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ والخبر يترافعان، أما البصريون فقد اتفقوا على أنّ عامل الرفع في

---

[1] – سيبويه، الكتاب ، 1/ 83

[2] – نفسه، 1/ 83

[3] – حسن عربود، موافقة الأخفش للكوفيين في معاني القرآن، دار النهضة العربية، القاهرة، (د.ت) (د.ط) ص 14

[4] - الأخفش الأوسط، معاني القرآن ، تحقيق : فايز فارس ، ط 2 ، الكويت ، 1981م ، 1/ 98

[5] – المصدر نفسه، 1/ 99

المبتدأ هو الابتداء، واختلفوا في الخبر، ذهب قوم إلى أنه مرفوع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه مرفوع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهبت طائفة إلى أنه مرفوع بالمبتدأ.[1]

أراد ابن الأنباري (577هـ) أن يوضح المذهب الثاني وهو أن الخبر مرفوع بالابتداء مع المبتدأ، يقول: " والتحقيق عندي أن يقال إنّ الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنّه لا ينفك عنه، ورتبته أن لا يقع إلاّ بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أنّ النّار تسخّن الماء بواسطة القدر، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما... فكذلك ههنا.[2]"

واضح من كلام ابن الأنباري أنّه أراد أن يثبت ويوضح صحة المذهب الثاني باقتباسه صورة من الواقع الاجتماعي الذي يعيشه.

مما سبق يتبين لنا كيف أنّ النحاة استعانوا بالواقع الاجتماعي الذي يعيشونه، ليس في استنباط الأحكام النحوية وتثبيتها، وإن كان قد وقع فهو قليل، ولكنْ في توضيح هذه الأحكام، وإقناع طالب العلم بها، وذلك من خلال هذه الأمثلة المضروبة بين الحين والآخر. ثم إنّ هناك أمرًا آخر يمكن أن ننتفع به من هذه الأمثلة المتناثرة في كتب النحو، وهي أنها تقدم بشكل غير مباشر صورة لنمط الحياة الاجتماعية التي كان يحياها الناس في ذلك العصر، فعن طريقها يمكن معرفة نمط اللباس والمأكل والمشرب وأدوات الكيل والموازين، وبعض العادات والتقاليد مما ليس ههنا مقامه.

خاتمة

النحو وإن كان علما تجريديا غايته ضبط اللغة وحمايتها من الفساد واللحن، ومستلهم قواعده كلام العرب الفصحاء، إلاّ أنّ هناك عوامل خارجية أثرت في أحكامه، فالعقيدة الإسلامية كان لها الأثر الواضح في نسبية اطراد بعض الأحكام، مما جعل النحاة يطوعون القواعد لمقتضيات العقيدة وليس العكس. ثم إنّ للسياسة دورًا آخر برز بشكل واضح في تعزيز بعض الآراء النحوية وتثمينها، وهذا من خلال الرفع من قيمة أصحابها. أما العامل الاجتماعي فكان ذا أثر ضعيف، إذ لم يكن له دور غير توضيح القاعدة النحوية والإبانة عنها عند الحاجة.

---

[1] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ص 38

[2] – المصدر نفسه ، ص 40

المصادر والمراجع:

1- أحمد أمين، ضحى الإسلام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997م

2- الأخفش الأوسط، معاني القرآن ، تحقيق : فايز فارس ، ط 2 ، الكويت ، 1981م

3- ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن، نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، مكتبة الزرقاء ، الأردن

4- أوس بن حجر، الديوان، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط) 1400هـ/ 1980م

5- براك عبد الرحمن، شرح العقيدة الطحاوية، إعداد: عبد الرحمن السديس، دار التدمرية، ط2 ، 1429هـ/ 2008

6- تمام حسان الأصول (دراسة إبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب) ، عالم الكتب، القاهرة، 1420هـ/ 2000

7- حسن عربود، موافقة الأخفش للكوفيين في معاني القرآن، دار النهضة العربية، القاهرة

8- أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط) 1420هـ

9- الذهبي، شمس الدين، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/ 1985م

10- الزجاج أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/ 1988م

10 - الزجاجي أبو إسحاق، مجالس العلماء ، تحقيق : عبد السلام هارون ،مطبعة حكومة الكويت 1984

11 - الزجاجي أبو إسحق، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط7، 2011م

12 - ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت

13 - السمين الحلبي أبو العباس شهاب الدين ، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم دمشق، (د.ت) (د.ط)

14 - سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م

15 – السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر
16 – الطبري محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/ 2000
17 – أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، (د.ت)
18 – علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2006م
19 – الفراء، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط3، بيروت ، 1402هـ / 1983 م
20 – ابن قتيبة الدينوري، المعارف، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط2، 1992
21 – القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/ 1964
22 – قيس بن الملوح، الديوان، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/ 2000م
23 – محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، دار المعارف، القاهرة، ط3، 2005
24 – محي الدين الدرويش ، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سوريا، ط4، 1415هـ
25 – ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1988
26 – ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، ط1 (1410هـ /1990)
27 – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985